

وهي قاعدةٌ منضبطة بشروطها ، وليست على إطلاقها ، وفي هذه الشروط ضبط للأحكام من التلاعب والتفلت ، حيث تنحي الجانب الشخصي للمجتهد وتجعله محكوماً لها لا حاكماً عليها ، وهذه الشروط هي ما سيتم التطرق إليه في هذا البحث ليكون ذلك سبباً في ضبط الأحكام الشرعية وإيقاف عبث العابثين في الأحكام الشرعية